تقدم مصر فى أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠
"التقرير الوطنى الطوعى الثالث٢٠٢١" *

مها عبد الحكيم **

قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ بوضع أهداف عالمية لتحقيق مستقبل أفضل بحلول ٢٠٣٠، وأطلقت عليها أهداف التنمية المستدامة SDGs، ويندرج تحت هذه الأهداف السبعة عشر مجموعة من الغايات والتى تبلغ نحو ١٦٩ غاية، تتفرع منها مجموعة من المؤشرات ٢٤٤ مؤشرًا من أجل تحقيق الأهداف.

وقد أطلقت مصر رؤية ٢٠٣٠ منذ عام ٢٠١٦ بحيث تعكس خطة تنموية وطنية طويلة المدى وتستند رؤية مصر إلى مبادئ التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوزانة، وتعكس رؤية ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادى، والبعد الاجتماعى، والبعد البيئى. وتستهدف الاستراتيجية تحسين جودة الحياة فى الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة.

يعد التقرير الوطنى الطوعى لعام ٢٠٢١ هو التقرير الثالث لمصر لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ويتمثل الهدف من هذا التقرير فى تحديد الأولويات الوطنية، وتقديم رؤية عامة عن التقدم المحرز، وتحديد أهم التحديات التى تحتاج إلى معالجة، ودمج أهداف التنمية المستدامة فى إطار الموازنة العامة وتخصيص الموارد المالية بشكل أكثر فعالية.

---

* عرض التقرير الوطنى الطوعى الثالث ٢٠٢١.

** مدرس مساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

يتناول التقرير الثالث أهم التحديات التى واجهت مصر فى سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فى ضوء أزمة فيروس كورونا العالمية، وأهم الجهود التى اتخذتها الدولة من إجراءات لمواجهة تلك التحديات وتداعياتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشير التقرير أن الدولة المصرية كانت سريعة الاستجابة لمواجهة آثار الأزمة. كما يركز التقرير على برنامج الإصلاح الاقتصادى لمصر ودوره فى مواجهة الأزمات الحالية، بالإضافة إلى الإصلاحات القطاعية التى ستطلقها مصر من أجل تحقيق إصلاح حقيقى ونوعى فى الاقتصاد المصرى، كما يتناول التقرير وضع مصر ومقارنتها بغيرها من الدول فى تحقيق الأهداف والمؤشرات.

أجزاء التقرير

أولاً: أسلوب إعداد التقرير

تقوم عملية إعداد هذا التقرير على نهج جماعى يشمل المجتمع ككل، بما يضمن مشاركة جميع أصحاب المصالح، فى جميع المجالات وتم إعداده بالشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى وشركاء التنمية الدوليين.

ثانياً: البيئة التمكينية

يتناول هذا التقرير مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الوطنية التى تهدف إلى تحسين نوعية حياة المواطنين ورفع مستوى معيشتهم، مع تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وكذلك الوصول إلى اقتصاد معرفى تنافسى ومتنوع ضمن نظام بيئى متكامل ومستدام، ولكن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها بدون توافر مجموعة من العوامل المحفزة ومن هذه العوامل التى حددتها الاستراتيجية؛ ضرورة توافر البيانات، والتمويل والتحول الرقمى والتكنولوجيا والابتكار، البيئة التشريعية الملائمة، والقيم الثقافية الداعمة، وإدارة قضية النمو السكانى.

ثالثاً: **نحو اقتصاد أكثر مرونة**: **الإصلاح الاقتصادى فى مصر**

تناول التقرير نتائج المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادى والهيكلى لمصر.

أ- نتائج المرحلة الأولى

منذ عام ٢٠١٦ شرعت مصر في تطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادى استهدف البرنامج معالجة اختلالات السياسة المالية والنقدية بالتعاون مع صندوق النقد الدولى ووضع الاقتصاد المصرى على الطريق الصحيح بما يضمن تحقيق معدلات نمو مستدام ومتزايد، وقد انبثق عن عملية الإصلاح مجموعة من النتائج منها: ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من ٢,٩٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٥,٣٪ و٥,٦٪ عامى ٢٠١٨/٢٠١٧ و٢٠١٩/٢٠١٨ على الترتيب. كما انخفض معدل البطالة من ١٣,٣٪ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ لتسجل ٧,٥٪ عام ٢٠١٩/٢٠١٨، أدى الضبط المالى، وتحسين الدعم الذى يستهدف دعم الطاقة بشكل خاص، والتنفيذ الناجح لضريبة القيمة المضافة، وإجراءات توسيع القاعدة الضريبية إلى الحد من عجز الميزانية الحكومية من ١٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٨,٢٪ فى ٢٠١٨/ ٢٠١٩.

ب- المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادى

تم إطلاق المرحلة الثانية للإصلاحات الاقتصادية الهيكلية عام ٢٠٢١ بناءً على نجاح المرحلة الأولى لتحفيز جانب العرض في الاقتصاد المصرى. ويأتى البرنامج الوطنى للإصلاحات الهيكلية (NSRP) كمرحلة ثانية مكملة لعملية الإصلاح المالى والنقدى، تتكون من مجموعة واسعة من الإصلاحات الجذرية والموجهة جيدًا على المستويين الهيكلى والقانونى، وتم تصميم البرنامج بما يتوافق مع أجندة ٢٠٣٠ وتستهدف معالجة الأسباب الجذرية للاختلالات فى القطاع الحقيقى، وتركز على مجموعة من الأهداف منها: تحقيق نمو اقتصادى متوازن وأخضر وشامل، تعزيز قدرة

الاقتصاد المصرى للتكيف مع الصدمات الداخلية والخارجية، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة، كما تستهدف تعزيز الاقتصاد الحقيقى حيث يتم زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الزراعة والصناعة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لمواجهة الثورة الصناعية الرابعة والتحول إلى الاقتصاد الرقمى والأخضر.

وهناك مجموعة من العوامل المحفزة التي تم التركيز عليها لتحقيق تلك الأهداف منها: تحسين كفاءة سوق العمل والتعليم والتدريب التقنى والمهنى، تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، التركيز على تطبيق قواعد الحوكمة وكفاءة المؤسسات العامة تعزيز الشمول المالى وتسهيل الحصول على التمويل وتعزيز رأس المال البشرى عن طريق التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

ومن المتوقع أن يساهم هذا البرنامج الإصلاحى فى الوصول إلى أهداف كمية محددة فى مؤشرات الاقتصاد الكلى بحلول السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤: من المتوقع أن يصل معدل نمو إجمالى الناتج المحلى الحقيقى إلى ٦-٧٪، وزيادة الاستثمار بما لا يقل عن ٢٠٪، وزيادة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلى الإجمالى ومن المتوقع أن تصل إلى ١٠٪، بالإضافة إلى ذلك، تهدف الحكومة إلى زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص من إجمالى الاستثمارات بنسبة ٢٠٪ سنويًا، مع تحقيق فائض ميزان المدفوعات بمقدار ٣-٥ مليار دولار أمريكى، ومن المتوقع أن يحقق الاقتصاد معدل تضخم يبلغ ٧٪، مع خفض معدل البطالة إلى أقل من ٧,٥٪، وزيادة فى نسبة المشاركة (خاصة للنساء)، وتحسن فى مؤشر جودة العمالة.

رابعًا: **نظرة عامة على أداء مصر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة**

يتناول هذا الجزء رصد التقدم المحرز لمصر فى الـ ١٧ سبعة عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة، وتحديد المؤشرات التى شهدت ارتفاعًا وتلك التى تحتاج لمزيد من التطوير.

الهدف	
الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	
الوضع الحالي	انخفض الفقر لأول مرة منذ ما يقرب من عقدين. حيث انخفض خط الفقر من ٣٢,٥٪ في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٢٩,٧٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (١,٩ دولار أمريكي في اليوم) من ٦,٢٪ إلى ٤,٥٪ خلال السنوات نفسها.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	– زيادة الإنفاق على الوصول إلى الخدمات الأساسية من ١٣,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠١٨ إلى ٢٩,٨٪ عام ٢٠٢٠، وزيادة الإنفاق العام على الصحة والتعليم من ٤,٩٪ إلى ٦,١٪ ومن ٨,٨٪ إلى ١٠,١٪ على التوالي خلال الفترة نفسها كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي. – مبادرة تكافل وكرامة عام ٢٠١٥ تشمل ٣,٧ مليون أسرة في عام ٢٠٢١. – مبادرة حياة كريمة عام ٢٠١٩ ستهدف المناطق الريفية الفقيرة.
التحديات	النمو السكاني المتزايد– الفقر الحضرى– مستوى التعليم– العمل غير الرسمي والبطالة.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	– التعاون مع مصر الخير(مشاريع التكافل الاجتماعي). – كاريتاس مصر لدعم الرعاية الصحية للفئات الأكثر ضعفًا. – مبادرات التدريب المهني المختلفة بلان إنترناشيونال مصر وبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة.
تداعيات فيروس كورونا	اتخذت الحكومة المصرية استجابة سريعة لحماية الفئات الأكثر ضعفًا: المبادرة الرئاسية "أهالينا" منحة شهرية بنحو ٥٠٠ جنيه للعمالة غير النظامية– صرف وزارة التضامن الاجتماعي لمدة ٤ شهور منحة نقدية استثنائية لأكثر من ٩٠٠٠ مرشد سياحى.
الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	
الوضع الحالي	يظهر مؤشر الأمن الغذائي العالمي تزايد درجة مصر بشكل مطرد منذ عام ٢٠١٧ بنتيجة إجمالية ٦٠,١/ ١٠٠٪ لتصل إلى ٦٥,٤/١٠٠٪ في عام ٢٠١٩ قبل أن تنخفض إلى ٦١,١ / ١٠٠٪ في عام ٢٠٢٠. وهناك أيضًا خطوات جيدة في الحد من سوء التغذية وخاصة بين الأطفال دون سن الخامسة، انخفض معدل انتشار التقزم من ٢٢,٧٪ إلى ١٥,٥٪، والهزال من ٨٪ إلى ٣٪ ، وفقر الدم من ٢٧٪ إلى ٢٢,٣٪ من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨.

جهود الدولة لتحقيق الهدف	ضمان الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية وإعطاء الأولوية لإنتاج واحتياطيات المحاصيل الاستراتيجية. زاد حجم الإنتاج الزراعي من ١٥٨,٦ طن لكل هكتار في عام ٢٠١٦ إلى حوالي ١٦٣,٣ في عام ٢٠١٨، إنتاج القمح من المخطط أن يرتفع من ٣,٤ مليون فدان في ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٣,٦ مليون فدان في ٢٠٢١/٢٠٢٠، والذرة من ٢,٨ مليون فدان إلى ٣,٢ مليون فدان للسنوات نفسها. تمويل" لدعم المواد الغذائية حجر الزاوية لشبكات الأمان الاجتماعي في مصر. استبدال حصص السلع التموينية بالنظام النقدي الشهري هناك بخيارات أكثر مثل سلة الطعام توسعت لتشمل المزيد من المواد الغذائية التنوع الغذائي.
التحديات	ارتفاع التكيف مع التضخم بعد التحول إلى نظام قائم على الدعم الغذائي النقدى، والعمل على تحسين القيمة الغذائية للمواد الغذائية المعروضة.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	خلال مايو ٢٠٢٠، قامت مؤسسة مصر الخير بالشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي إطلاق "قوافل الخير" لتسليمها المواد الغذائية للأسر الأكثر احتياجًا أثناء الجائحة، تحمل ما يصل إلى ١٢٥٠ طنًا من المواد الغذائية (أكثر من ٢ مليون وجبة). وبالمثل، من أبريل حتى ديسمبر ٢٠٢٠، أطلق صندوق تحيا مصر حملة "معًا نتغلب على الأزمة"على محورين: دعم قطاع الرعاية الصحية، والمحور الثاني تضمن توزيع أكثر من ٦٦٠٠ طن من المواد الغذائية في القرى الفقيرة.
تداعيات فيروس كورونا	لم يكن لتداعيات فيروس كورونا على المدى القصير للمؤشرات ذات الصلة بالجوع تأثير كبير، حيث تم وقف تصدير الأصناف الاستراتيجية مثل البقوليات والسكر لبضعة أشهر بسبب تعطل التجارة، منح الشركات في قطاع الزراعة قروض بسعر فائدة منخفض.
الهدف ٣: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيشة صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	
الوضع الحالي	–انخفض معدل وفيات الأمهات (من ٤٥,٩ في عام ٢٠١٦ إلى ٤٢,٨ في عام ٢٠١٩). – انخفض معدلات الوفيات بسبب إصابات حوادث الطرق (من ٨,٩ في ٢٠١٥ إلى ٦,٨ في ٢٠١٩). تغطية الرعاية الصحية (ارتفع عدد المؤمن عليهم من ٥١,١ مليون في ٢٠١٥ إلى ٥٦,٩ مليون في ٢٠١٩). انخفض معدل الإصابة بالملاريا إلى الصفر، بلغ معدل الإصابة بالسل ١٢، وبلغ معدل الإصابة بالتهاب الكبد ١,٧٨، ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عند ٢,٧٧.

جهود الدولة لتحقيق الهدف	تم إطلاق مبادرة ١٠٠ مليون صحة "في عام ٢٠١٨ بهدف وحيد هو القضاء على وباء التهاب الكبد الوبائي- مبادرة "دعم صحة المرأة المصرية" للكشف المبكر عن سرطان الثدى- مبادرة "صحة الأطفال حديثي الولادة"- استراتيجية تنمية الأسرة لتنظيم النسل.
التحديات	نقص الكوادر الطبية- ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية- صندوق تحيا مصر.
تداعيات فيروس كورونا	تم تنفيذ عمليات الإغلاق الجزئي والقيود المفروضة على السفر،تم تحويل المستشفيات الجامعية والمساكن الجامعية العامة لحجر المواقع بحلول أوائل أبريل. كما أصدرت الحكومة المصرية حظرًا على صادرات المعدات الطبية والوقائية- زيادة ميزانية وزارة الصحة والسكان بنسبة ١٠٠٪ لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ عن السنة المالية السابقة.

الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	
الوضع الحالي	انخفض معدل الأمية بين الشباب من ٢٨٪ إلى ١٩,٨٪ بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠ وكذلك إجمالي معدلات التسرب من المدرسة لمن هم في سن ١٨ عامًا أو أقل أيضًا انخفض من ٦٪ إلى ٢٪ خلال الفترة نفسها، بلغ معدل إتمام التعليم الابتدائي في مصر بالفعل ١٠٠٪ في عام ٢٠١٩
جهود الدولة لتحقيق الهدف	نما الإنفاق العام على التعليم بمتوسط ٩,٦٪ من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠- وصل الإنفاق على التعليم إلى ١٠,١٪ كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي، زاد عدد المدارس للأطفال ذوى الإعاقة بنسبة تزيد على ١٦,٨٪ من ٢٠١٨/٢٠١٧ (٩٥٥ مدرسة) إلى ٢٠٢١/٢٠٢٠ (١١١٦ مدرسة). خطة التحول الشامل لإصلاح التعليم قبل الجامعي عام ٢٠١٨.
التحديات	ارتفاع كثافة الفصول- التسرب من التعليم (خاصة الذكور).
التعاون من أجل تحقيق الهدف	التعاون مع مؤسسة القلعة في تقديم منح دراسية- برنامج مستقبلي يزود المدارس بالأدوات والمعدات وبرامج للتدريب المهنى.

تداعيات فيروس كورونا	بدء إغلاق المدارس في مارس ٢٠٢٠ وبدأت الحكومة المصرية لتكثيف وتسريع استخدام المنصات المختلفة في التعليم– إطلاق قنوات مدرستنا التلفزيونية لبث الدروس للمراحل الابتدائية والإعدادية– استخدام بنك المعرفة المصرى.
الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات	
الوضع الحالي	حققت مصر قفزة كبيرة فى مجال تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على مدى العقد الماضي، تمثل المرأة ٢٤٪ الحقائب الوزارية حيث تحصل على ٨ حقائب وزارية داخل مجلس الوزراء في٢٠٢٠/٢٠٢١، مقابل ١١,٨٪ فى ٢٠١٨. تمثل٢٧٪ من البرلمان، ٤٥٪ من إجمالي الوظائف الحكومية، تمثل المرأة ١٢٪ في مجلس إدارة البنوك لعام ٢٠١٩.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	وضع ختم المساواة بين الجنسين في ٢٠٢٠ لتمكين المرأة اقتصاديًا، وتمت موافقة مجلس الدولة المصري لأول مرة على تعيين العديد من النساء في المجلس في ٢٠٢١، تعزيز الشمول المالي للمرأة حيث حصلت النساء على ٥١٪ من إجمالي القروض الموجهة إلى المشروعات متناهية الصغر في عام ٢٠٢٠.
التحديات	ارتفاع عمل المرأة في القطاع غير الرسمي، وهذا يعني أن المزيد من النساء يعانين من انعدام الأمن الوظيفي وظروف العمل غير الودية خاصة بالنسبة للنساء المتزوجات. ما زالت مشاركة المرأة في سوق العمل أقل من الرجل.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	الانضمام إلى التحالف الدولي للمساواة في الأجور عام ٢٠٢٠– أطلقت منظمة التعاون الدولي والمجلس القومي للمرأة بالتعاون مع القطاع الخاص والمنتدى الاقتصادي العالمي محفز سد الفجوة بين الجنسين Gap Accelerator عام ٢٠٢١.
تداعيات فيروس كورونا	لم ينتج عن جائحة كورونا اختلال في المساواة بين الجنسين بشكل كبير، وتم منح إجازة استثنائية للموظفات الحوامل أو الموظفات اللواتى لديهن أطفال أقل من ١٢ عامًا.

الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع	
الوضع الحالي	يمكن لنحو٩٧٪ من السكان الحصول على مياه الشرب، ونحو ٧٠٪ يمكنهم الحصول على صرف صحى لعام ٢٠١٩.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	وجهت الحكومة في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٢٥,٩٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في قطاع التنمية الحضرية لمشاريع المياه والصرف الصحي. شهدت نسبة المياه المعالجة من إجمالي مياه الصرف الصحي زيادة على مر السنين لتصل ٦٨,٧٪ في عام ٢٠١٩.

التحديات	انخفض نصيب الفرد السنوي من المياه في مصر إلى ٥٧٠ متر مكعب في عام ٢٠١٨ وهو أقل من المعايير الدولية عند ١٠٠٠م^3، وبالتالي عرضة لتهديد الأمن المائى خاصة تعتمد مصر بنسبة ٩٠٪ على نهر النيل في الحصول على المياه.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	التعاون مع المجتمع المدنى على سبيل المثال أطلقت شركة إيديتا للصناعات الغذائية برنامجها لتوفير المياه من خلال بناء محطتين لمعالجة مياه الصرف الصحي بتكلفة إجمالية تبلغ مليون دولار أمريكي، وزيادة الوعي البيئي. وتنظيف نهر النيل من المخلفات.
تداعيات فيروس كورونا	عملت الحكومة المصرية على التيسير في الحصول على المياه النظيفة أثناء الجائحة، وتأجيل مدفوعات فواتير المياه. في نوفمبر ٢٠٢٠ أطلقت الشركة المصرية القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بوابة إلكترونية وتطبيقًا ذكيًا لدفع فواتير المياه.
الهدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الآمنة والمستدامة	
الوضع الحالي	مصر لديها فائض في الطاقة يسمح لها لتصبح مُصدِّرًا إقليميًا للطاقة بحوالي ١٩٠٠٠ ميغاواط في الاحتياطيات اليومية، ويحصل ٩٩,٧٪ من السكان على الكهرباء لعام ٢٠١٩.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	تم إنشاء ٢٦ محطة كهرباء جديدة بإجمالي عدد٢٦٠٠٠ميغاواط، وبناء ثلاث محطات بالشراكة مع شركة Siemens AG، استفادت مصر من إمكانات الطاقة الشمسية العالية، في عام ٢٠١٩، تم افتتاح مجمع بنبان للطاقة الشمسية أحد أكبر إنتاج الطاقة الشمسية في العالم.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	التعاون مع القطاع الخاص في ترشيد الطاقة وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة على سبيل المثال: التعاون مع شركة كرم سولار في تقديم خدمة تركيب محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المنازل والشركات.
تداعيات فيروس كورونا	ركزت الحكومة المصرية على القدرة على تحمل تكاليف الطاقة للمساعدة في التخفيف من التداعيات الاقتصادية للوباء على الأعمال التجارية. وتم تخفيض أسعار الكهرباء للصناعة بالإضافة إلى توحيد وخفض سعر الغاز الطبيعي للاستخدام الصناعي.

الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
الوضع الحالي	بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي ٥,٦٪ عام ٢٠١٩، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٤٤٨ دولارًا أمريكيًا فى ٢٠١٩/٢٠٢٠، بلغ معدل التضخم نحو ٥,٣٪، احتياطيات النقد الأجنبي يكفى لتغطية أكثر من ٨ أشهر من الواردات في يناير ٢٠٢١.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	الحد من البطالة من خلال إطلاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل برنامج فرصة، الذى أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي لتمكين الفقراء من امتلاك المشروعات الصغيرة.
التحديات	ارتفاع البطالة بين الشباب والقطاع غير الرسمي.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	التعاون بين البنك المركزي المصري وجامعة النيل في برنامج رواد النيل لتعزيز الشمول المالي عام ٢٠١٩، تم إطلاق منصة للدعم الفني بالتعاون مع وكالة التنمية الألمانية (GIZ) لتقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة.
تداعيات فيروس كورونا	تسبب الوباء في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى ٣,٥٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بما كان مستهدف تحقيقه وهو ٥,٨٪، انخفض معدل مساهمة قطاع السياحة إلى ٢,٧٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة ٤٪ عام ٢٠١٩. ولكن على الرغم من ذلك حافظت مصر على مسار نمو إيجابي.
الهدف ٩: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	
الوضع الحالي	حققت مصر تقدمًا ملحوظًا على مدى السنوات القليلة الماضية في تطوير النقل والمرافق والاتصالات والبنية التحتية الرقمية، حيث ارتفع مؤشر التنافسية العالمي المتعلق بالنقل من ٥٥ في عام ٢٠١٧ إلى المرتبة ٤٤ في عام ٢٠١٩، بالنسبة لجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي احتلت المرتبة ٥٦ لعام ٢٠٢٠، شهدت حصة صادرات التكنولوجيا العالية من الصادرات المصنعة زيادة ملحوظة في عام ٢٠١٩ وصلت إلى ٣٪، وارتفع ترتيب مؤشر بيئة الأعمال من ١٠٥ لعام ٢٠١٥ إلى ٨٤ لعام ٢٠٢٠.

جهود الدولة لتحقيق الهدف	اعتبرت الحكومة المصرية أن البنية التحتية محرك النمو الاقتصادى. ما يقرب من ١٠٦,٢٥ مليون دولار أمريكي أنفقت على البنية التحتية على مدى السنوات الست الماضية، وتنفيذ العديد من المشاريع العملاقة مثل العاصمة الإدارة الجديدة، المشروع القومي للإسكان الاجتماعي، وإنشاء وتطوير المجمعات الصناعية والسكك الحديدية شبكة وتطوير محور قناة السويس. إنشاء ٩ تسع مدن جديدة (مدن الجيل الرابع).
التعاون من أجل تحقيق الهدف	أطلق بنك CIB بالتعاون مع أكاديمية FinTech لتدريب الشركات الناشئة بمشاركة من وكالة التنمية الألمانية GIZ ، دعم البنك المركزي المصري لريادة الأعمال والابتكار.
تداعيات فيروس كورونا	اتخذت الحكومة المصرية عدة قرارات رئيسية لدعم الصناعات الأكثر تضررا من عمليات الإغلاق التي يسببها الوباء، تم توفير تمويل بقيمة ١٠٠ دولار أمريكي كائتمان للقطاع الخاص الصغير والمتوسط وتقديم المساعدات لقطاعي الصناعة والسياحة.
الهدف ١٠: الحد من عدم المساواة	
الوضع الحالي	انخفضت معدلات الفقر في المناطق الريفية بشكل أسرع مقارنة بالمناطق الحضرية من ٣٨,٤٪ في ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى ٣٤,٧٨٪ في ٢٠٢٠/٢٠١٩، لكن لا تزال التفاوتات الإقليمية قائمة، حيث نما الدخل الأسرى في الحضر عن الريف، وبالتالي إنفاق الأسر.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	الحد من عدم المساواة في الدخل من خلال الإعانات وتشمل أيضًا الغذاء والكهرباء والغاز، زيادة الحد الأدنى للأجور منذ عام ٢٠١٩، ووضع ضريبة تصاعدية للدخل، في عام ٢٠٢١ تم تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليار جنيه مصري لتطوير ٤٥٠٠ قرية في جميع أنحاء البلاد على مدى ٣سنوات، إنشاء صندوق لدعم ذوى الإعاقة عام ٢٠٢٠.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	التعاون مع مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية بالشراكة مع ستار كير مصر، تم دمج الأشخاص ذوى الإعاقة في سوق العمل، توفير فرص عمل للشباب وفرص تعليمية للأطفال ذوى الإعاقة بالتعاون مع كاريتاس مصر.
تداعيات فيروس كورونا	كان لفيروس كورونا تأثير ضئيل على معامل جينى نتيجة استجابت الحكومة المصرية بشكل سريع، ووضع سياسات من شأنها أن تقلل من تفاقم أشكال التفاوت المختلفة مثل دعم المصريين بالخارج وتسهيل عودتهم لمصر، مع طرح لقاحات COVID-19 بشكل مجاني لجميع المواطنين.

الهدف ١١: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	
الوضع الحالي	تم وضع استراتيجية وطنية للإسكان عام ٢٠٢٠ بهدف توفير إسكان لائق للجميع، تم تأسيس المركز الوطنى للبنية التحتية للبيانات المكانية، وذلك لتوجيه الاستثمارات الحكومية إلى المناطق ذات الاحتياجات الأكثر احتياجًا، ومنع التعدى على الأراضي الزراعية والمخالفات
جهود الدولة لتحقيق الهدف	بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ أنفقت الحكومة المصرية ٢.٣ مليار دولار في تطوير المناطق غير الآمنة للقضاء على العشوائيات، وتطوير البنية التحتية.
التحديات	الزيادة السكانية تؤدى إلى الضغط على المرافق والخدمات العامة
التعاون من أجل تحقيق الهدف	يلعب كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني دورًا حاسمًا في تنمية المجتمعات المستدامة، اتخذت بعض المؤسسات سياسات صديقة للبيئة مثل سوق Metro بالتجزئة الذي استبدل الأكياس البلاستيكية بأكياس قابلة للتحلل في أكثر من ١٢٠ منفذًا للبيع بالتجزئة.
تداعيات فيروس كورونا	تلتزم مصر بسيناريو دفع أهداف التنمية المستدامة حيث يتم بذل جهود متضافرة للحد من تلوث الهواء، وبناء مدن مستدامة خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، تم البدء بإجراءات التطهير العام في الجهات الحكومية والمدارس والجامعات والطرق الرئيسية ومحطات مترو الإنفاق بشكل يومي لضمان الحد الأدنى من انتشار الفيروس.
الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	
الوضع الحالي	تعد الحاجة إلى الاستهلاك والإنتاج المسئولين أمرًا بالغ الأهمية لمصر بشكل خاص حيث تواجه البلاد ندرة في المياه، مع تحدى الإمدادات الغذائية لتلبية الطلب المحلى.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	ترشيد استهلاك الطاقة، إدارة الطلب على الموارد المائية تشمل مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي ومياه البحر، تطبيق أنظمة الري الحديثة في الزراعي، تم إطلاق البرنامج الوطني لإدارة النفايات الصلبة تحت رعاية وزارة البيئة لعام ٢٠٢١.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	قامت شركة كوكاكولا بتمويل محطة فرز بلاستيك بمصنع بريق لتدوير المخلفات في عام ٢٠٢٠.

تداعيات فيروس كورونا	نتجت بعض الخسائر في الإنتاج الزراعي، كما انخفضت المبيعات والإيرادات.
الهدف ١٣: التصدي للتغير المناخي وآثاره	
الوضع الحالي	انخفض نصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون من ٢,٥٩ طن للفرد في عام ٢٠١٧ إلى ٢,٤٦ طن للفرد في عام ٢٠١٩، تخصيص العديد من المشاريع الحديثة لمعالجة تلوث الهواء إدارة والتكيف مع تغير المناخي.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	أنشأت مصر المجلس القومي لتغير المناخ، وتمويل المشروعات الخضراء في خطة الاستثمار ٢٠٢٠/٢٠٢١، بلغت المشاريع الخضراء٦٩١ مشروعًا بتكلفة إجمالية ٤٤٧ مليار جنيه مصرى.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	وقعت الحكومة المصرية والبنك الدولي مشروعًا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم مبادرات مصر للحد من تلوث الهواء في سبتمبر ٢٠٢٠، والتعاون من قبل القطاع الخاص والمجتمع المدني مثل شركة القلعة للترويج لسياسات صديقة للبيئة.
تداعيات فيروس كورونا	تشير التقديرات إلى أن انبعاثات الكربون في مصر قد زادت من ٥٥ مليون طن في عام ٢٠١٩ إلى ٦٠ مليون طن في عام ٢٠٢٠، مع عدم وجود تأثير ملحوظ بسبب الوباء، وتلتزم مصر باتباع نهج حازم لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على العمل المناخي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام	
الوضع الحالي	ارتفعت قيمة مؤشر صحة المحيطات OHI في مصر من ٦٧ عام ٢٠١٥ إلى ٧٠ عام ٢٠١٩ وتم تصنيف مصر في المرتبة ٨٨ من ٢٢١ منطقة اقتصادية ساحلية.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	في عام ٢٠٢٠ أعلنت وزارة البيئة عن إطلاق حملة موسعة للتنظيف تحت الماء للبحر الأحمر كجزء من مبادرة Go Green، ومبادرة بر أمان لدعم صغار الصيادين وتوفير أدوات صيد صديقة للبيئة وتم رصد ٥٠ مليون جنيه مصري لهذه المبادرة.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	التعاون مع جمعية الغردقة لحماية البيئة والمحافظة عليها" هيبكا، وأطلقت حملة عامة لزيادة الوعي بالآثار الضارة للتلوث البلاستيكي على كل من الحياة البحرية وصحة الإنسان عام ٢٠١٩.

تداعيات فيروس كورونا	بلغ الإنتاج السمكي ١,٨ مليون طن متري في عام ٢٠١٩من المتوقع أن ينمو إلى ١.٩٤ مليون طن متري بحلول عام ٢٠٢١، ولم يكن لوباء كورونا تأثير ملحوظ على الإنتاج السمكي السنوي لمصر.
الهدف ١٥: حماية النظم الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام	
الوضع الحالي	منذ عام٢٠١٦، واصلت مصر جهودها من أجل الحماية من الحياة على الأرض. فعملت على زيادة محمياتها الطبيعية بنحو ١٣ محمية جديدة، وجهود مكافحة التعدي على الأراضي الزراعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	ساهمت مصر في اتفاقية التنوع البيو لوحى لعام ٢٠١٨، قدمت مصر اتفاقيات ريو الثلاثية التى تربط بين "التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر"، تبنت مصر مشروعًا يهدف لتحويل شرم الشيخ لمدينة خضراء، في عام ٢٠١٩ تم إحياء مشروع الجدار الخضر مع الدول الإفريقية بهدف مواجهة التصحر والجفاف.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	أطلقت مؤسسة رؤية حياة للتمية وهي منظمة غير ربحية مبادرة المدارس الحقلية أو الزراعية لتمكين المرأة اقتصاديًا من خلال تعليمهم ممارسات زراعية حديثة ومحسنة. استفاد من المبادرة ٩٠٠٠ مزارعة في قريتي المنيا وبني سويف الريفيتين في صعيد مصر.
تداعيات فيروس كورونا	خلال انتشار الوباء نجحت مصر في تقييم التقدم المحرز في الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي٢٠٢٠ وإعداد إطار عمل ما بعد ٢٠٢٠ الذى يضمن الحفاظ على موارد العالم الطبيعية وخاصة في إفريقيا.
الهدف: ١٦: تعزيز السلام والمجتمعات السلمية لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير إمكانية الوصول العادل للجميع	
الوضع الحالي	حققت مصر في عام ٢٠١٩ تقدمًا في العديد من مؤشرات الحوكمة، ففي مؤشر سيادة القانون ارتفعت إلى المرتبة ٣٧,٩٨ في عام ٢٠١٩ من ٣١.٢٥ في عام ٢٠١٥. أيضا في مؤشر فعالية الحكومة، وصلت مصر إلى ٣٦,٥٤ في المائة في عام ٢٠١٩ من ٢٢.١٢ في عام ٢٠١٥. وفى مؤشر التنافسية العالمي وصلت إلى المرتبة ٨٢ في عام ٢٠١٩ مقارنة ١٠٢ في عام ٢٠١٨.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	أطلقت الحكومة تطبيق شارك ٢٠٣٠ بهدف زيادة الوعي للموطنين وزيادة المشاركة المجتمعية، أطلقت مصر المرحلة الثانية لاستراتيجية مكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢. مواجهة العنف ضد المرأة والتصدي لختان الإناث.

التعاون من أجل تحقيق الهدف	تم توسيع اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في ديسمبر ٢٠١٩ لتشمل الكيانات الحكومية وشركاء من المجتمع المدني، مثل الاتحاد العام للمنظمات غير الحكومية، وممثلين عن القطاع الخاص مثل جمعية شباب الأعمال المصرية.
تداعيات فيروس كورونا	تراجعت درجة مصر في مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية إلى ٣,٣ في عام ٢٠٢٠ مقابل ٣,٥ في العام السابق. من بين الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة المصرية خلال تفشي كوفيد -١٩كانت عمليات رقمنة النظام القضائي، وإطلاق خدمات مصر الرقمية بهدف تقليل الازدحام وضمان العدالة.
الهدف: ١٧: تعزيز وسائل الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة	
الوضع الحالي	عملت مصر على تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية منذ عام ٢٠١٧، تنظم مصر منتدى شباب العالم، استغلت مصر دورها كرئيس للاتحاد الإفريقي في تعزيز وسائل التعاون بين الدول الإفريقية والتكامل الاقتصادي والتجاري، وصدقت مصر على منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية.
جهود الدولة لتحقيق الهدف	تعبئة الموارد المحلية لتوسيع القاعدة الضريبية، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. في غضون ٤ سنوات زادت عائدات الضرائب بنسبة ١١١٪ في عام ٢٠٢٠، وضع خريطة توضح توجيه المساعدات التنموية نحو المجالات التنمية المستدامة بشكل أكثر تفصيلًا، ووضع خريطة الاستثمار بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحسين مناخ الأعمال.
التعاون من أجل تحقيق الهدف	تأسس صندوق تحيا مصر في عام ٢٠١٤ مع التركيز على ٦ مجالات رئيسية؛ الرعاية الصحية، الدعم الاجتماعي، التنمية الحضرية، التمكين الاقتصادي والتعليم والاستجابة للكوارث/الأزمات، وأطلقت وزارة الصناعة والتعاون الدولي في أبريل ٢٠٢٠ منصة لأصحاب المصلحة المتعددين "شراكات عالمية من أجل تعاون إنمائي فعال" مع أكثر من ١٢٠ ممثلًا من ٤٥ دوليًا.
تداعيات فيروس كورونا	قامت مصر بإرسال المستلزمات الطبية إلى أكثر من ٣٠ دولة إفريقية وعربية لدعم جهودهم في مكافحة الوباء.

خاتمــة

وفقًا للتقرير يمكن القول أن مصر تسير على خطى واضحة للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠، وأن كانت هناك بعض التحديات التى من الممكن أن تقف عائقًا أمام تحقيق بعض الأهداف ومنها التحديات المالية، والنمو السكانى المتزايد مما يؤثر سلبًا فى جودة رأس المال البشرى، ومشكلات تغير المناخ وندرة المياه، ولم يتبق سوى عقد من الزمن لتحقيق الأهداف السبعة عشر، ولكن مصر حريصة على تحقيق جميع الأهداف حتى بعد عام ٢٠٣٠، ويشير التقرير أن هناك بعض المحفزات التى يمكن أن تسرع وتيرة التقدم نحو الأهداف، منها التوسع فى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى جميع المجالات، وضرورة مشاركة أصحاب المصالح وقطاعات المجتمع كافة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.